

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد  
18-17-16 شعبان 1438 / 14-13-12 مايو 2017





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
7	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
20	حقوق الإنسان في العالم



1

# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## الزايدي يشن هجوماً على المدرسة ويصفها بأنها «لا تعلم.. ولا

### تربي»

المصدر: جريدة المدينة السبت 17 شعبان 1438هـ - 13 مايو 2017م  
<http://www.al-madina.com/article/523764>

المنظر مؤسف

أكد سليمان بن عواض الزايدي، المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، عضو مجلس الشورى سابقاً، ومدير عام تعليم مكة المكرمة سابقاً بقوله: «حقيقة هذا المنظر مؤسف، وهذا العبث غير أخلاقي، والمحزن أنه يحدث أمام باب المدرسة، والأشد إيلاماً أنه يتعارض مع القيمة الإيمانية التي تحملها اللوحة المثبتة على جدار المدرسة، وأضاف: «النظافة من الإيمان»، ولاشك أن هذه المدرسة لا تعلم، ولا تربي، وبها خلل واضح.»!!!  
 وتساءل الزايدي، أين أسرتها مما كان يحدث أمام أعين المارة؟! أين هي التطبيقات للأهداف السلوكية من ممارسات تلاميذ هذه المدرسة؟

وشدد أنه لا بد من مراجعة شاملة لإصلاح هذا السلوك المشين!!، واستطرد الزايدي بقوله: فكيف تُقبل نتائج طلاب هذه المدرسة التي لم تستطع تعديل سلوك طلابها؟.

من جانبه قال الدكتور عبدالله أحمد عبدالله الزهراني أستاذ أصول التربية بجامعة أم القرى: «إنه من خلال مقطع رمي الطلاب للكتب في الشارع، تبين ضعف التربية وانعكست صورة الإهمال التربوي على سلوك الطلاب، مؤكداً على احترام الكتاب وحفظه وأنه واجب شرعي أخلاقي. وقال: إنه لا بد للمسؤولين من تشريع نظام لحفظ الكتاب وتوعية الطلاب على تقديسه، لأن الله يرفع بالعلم أقواماً ويضع آخرين فالعلم نور من الله يهدي للإيمان والإيمان يهدي للأخلاق العظيمة والمعاملات الصالحة والمعاشرات الطيبة وكل ذلك يهدي للجنة.

ظاهرة مقلقة وتحتاج لمزيد من الدراسة

فيما بين الدكتور عبدالرحمن عبدالله الخليلي رئيس قسم الأنظمة بكلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى وإمام وخطيب جامع الشيخ عبدالله الخليلي، «إن ظاهرة تمزيق الكتب والمناهج الدراسية من قبل بعض الطلاب في المدارس الحكومية والأهلية آخر العام الدراسي ظاهرة مقلقة وتحتاج إلى مزيد من التأمل وإجراء الدراسات الميدانية والشرعية المعمقة عليها وذلك لمعرفة الأسباب والدوافع التي جعلت ثقافة العيب والحرام تغيب عن هؤلاء الطلاب عند قيامهم بتمزيق الكتب ورميها في الشوارع وحاوليات النفايات، معرضين هذه الكتب وما تحويه من آيات وأحاديث نبوية امتهان.

تحفيز الطلاب للمحافظة على كتبهم المدرسية

وبيّن لـ«المدينة» الأخصائي الاجتماعي محمد حامد السناني، قائلاً: تعتبر ظاهرة رمي الكتب الدراسية ظاهرة تنتشر مع نهاية العام الدراسي وفي الاختبارات تحديداً، وذلك يعود لغيب الوعي لدى الطالب في كيفية المحافظة على الكتب المدرسية وأيضاً لغيب دور الجهات ذات العلاقة وعدم وجود تحفيز للطلاب للمحافظة عليها كتخصيص درجات لكل طالب يسلم كتبه للمدرسة في نهاية العام كاملة، ويتم التعاقد مع شركة تدوير لإعادة تدويرها والاستفادة منها بدل رميها. واختتم السناني بقوله: إن العلاقة بين المدرسة والبيت ليست وثيقة بالدرجة الواجبة والتي ينصح بها التربويون، بل أنها تكاد تكون مقطوعة، وأننا نرى مدارس تدعو إلى اجتماع أولياء الأمور فلا يحضره أكثر من خمسة عشر ولي أمر أو مندوباً عنه مع أن المدرسة تضم ألف تلميذ، ونرى مدارس أخرى تكتب التقارير المختلفة وترسلها إلى أولياء الأمور فلا تحظى بالإجابة المجردة، فضلاً عن الحضور والتفاهم حول أسباب كتابة التقرير ومناقشة ظروف التلميذ في المدرسة والاشترك في حل مشكلته إن كانت له مشكلة يعاني منها. الجدير بذكره بأن وزارة التعليم تنفق ما يقارب الـ 250 مليون

ريال سنويًا على طباعة المقررات الدراسية، ورغم التنبيه على الطلاب بعدم رمي الكتب المدرسية بعد الاختبارات إلا أن هذه الظاهرة تتواصل ما يتطلب معها البحث عن آليات جديدة لمنع رمي الكتب.

## هيئة حقوق الإنسان

## «حقوق الإنسان»: 72 في المئة من السعوديين يجهلون نظامي

### حماية الطفل والإيذاء»

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 9 شعبان 1438 هـ - 5 مايو 2017م  
<http://www.alhayat.com/Articles/21831158>

#### إلدمام - رحمة ذياب

كشفت استطلاع أجرته هيئة حقوق الإنسان أن 72 في المئة من السعوديين غير مطلعين على الأحكام الواردة في نظامي حماية الطفل والحماية من الإيذاء الصادرة قبل عامين. وأوضحت الهيئة أن هناك ضعفاً في الإلمام بينود الأحكام الواردة في لائحتي حماية الطفل والحماية من الإيذاء، ما يتسبب في «ارتفاع حالات الإيذاء والعنف»، بحسب قانونيين ومستشارين في الأنظمة الحقوقية.

وقال المستشار في مركز التنمية الأسرية المتخصص في القضايا الاجتماعية الدكتور ياسر غنام لـ«الحياة»: «إن الاستبيان الذي أجرته هيئة حقوق الإنسان لمعرفة مستوى الثقافة الحقوقية حول الإيذاء وحماية الطفل يسعى للكشف عن مواطن الضعف وأسباب بقاء العنف ظاهرة، وعدم معرفة القوانين المفروضة والعقوبات التي تنتج ظواهر سلبية تم تحديدها في اللائحتين.»

وأبان غنام أن «نسبة 72 في المئة تعدت النصف من عدد المشاركين الذين أسهموا في التصويت، وهي عالية وتنبئ بخطورة عالية، فيما تُتهم المؤسسات والجمعيات وغيرها من الجهات الواقعة تحت مظلة الوزارات المعنية بضعف الجانب التوعوي، إلا أنني أؤكد أن المسؤولية تقع على عاتق الأسرة نفسها.»

ودعا هيئة حقوق الإنسان إلى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر اللوائح والتحذير المتكرر من العنف والإيذاء، ونشر حالات تعرضت إلى العقوبات بسبب عدم تطبيق أحكام اللائحة»، مستشهداً بأنه خلال الأيام الماضية تم نشر مقطع فيديو لإحدى الأمهات المتسوقات تضرب أبناءها ضرباً مبرحاً، ما استدعى تدخل الأمن، وقامت إحدى الموظفات بالتبليغ عن تلك الأم.»

وقال غنام إن «وزارة الصحة حققت مقياساً جيداً في ضبط الحالات، بعد ما أخضعت مراجعين للفحص، واتضح أنهم تعرضوا إلى العنف، ويعمل فريق الحماية من الإيذاء على استقبال حالات العنف والإيذاء المحولة من الجهات المختلفة، وإجراء التقييم والتدخل المناسب من الناحية الطبية والنفسية، ووضع الخطط العلاجية وبرامج التأهيل المناسبة والمشاركة في برامج التوعية والتدريب الخاصة بالتعامل مع حالات العنف والإيذاء وإعداد التقارير للحالات بحسب النماذج المعتمدة.»

بدوره، قال المحامي يونس الصيخان لـ«الحياة»: «إن الجهل بالقوانين وعدم الاطلاع عليها سبب رئيس في ارتفاع حالات العنف في المحاكم، فهناك حالات تتعلق بالتحرش والإيذاء الجسدي، وتصل عقوبتها إلى السجن لأعوام والجلد، وربما سحب حضانة الطفل من والديه»، معتبراً عدم معرفة 72 في المئة من السعوديين بالأحكام وبنود اللائحة سبباً في بقاء العنف، والحل يكمن في التشهير بالمعنفين وتثقيف الأحكام للتصدي لكل من يمارس الإيذاء.»

يُذكر أن فريق الحماية من الإيذاء في وزارة الصحة يتواصل مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية ويزودها بالتقارير لاتخاذ إجراءات تضمن سلامة الحالة، وسرعة إجراء الاختبارات والفحوص اللازمة وحفظها بحسب الطرق العلمية وبمنتهى السرية، ومراعاة الضوابط الخاصة بحفظ العينات والتقارير، فيما تقوم المراكز الصحية بتحويل الحالات إلى أقرب مستشفى توجد به لجنة مختصة، وإبلاغ لجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة عن حالات العنف الأسري خلال مدة لا تتجاوز 48 ساعة، فيما تلتزم جميع المنشآت الصحية والعاملين فيها بإبلاغ لجان الحماية الاجتماعية عن جميع حالات العنف والإيذاء التي ترد إليها.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



## «الإنترنت السعودي» يطارد متورطين في الاستغلال والابتزاز الجنسي حول العالم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو 2017م  
<http://www.alhayat.com/Articles/21849089>

{ الرياض - «الحياة» }

يعمل المكتب المركزي الوطني السعودي للإنترنت بعيداً عن الإعلام، إلا أنه يلعب دوراً مهماً في مطاردة مطلوبين في مجالات مختلفة لا تقتصر على الإرهاب، بل تشمل النصب والاحتيال، سواء عبر شركات أم من خلال الإنترنت، إضافة إلى إصدار التحذيرات من قضايا الابتزاز لجمع المال، والاستغلال الجنسي للأطفال.

ونشط الإنترنت السعودي في الفترة الأخيرة في التصدي إلى المواقع والشركات والمؤسسات «المشبوها» محذراً من التعامل معها. وأوضح أنه تلقى الكثير من الشكاوى من مواطنين ومقيمين في المملكة وخارجها عن عمليات نصب واحتيال بأسماء شركات ومؤسسات وأشخاص عبر مواقع تعرض خدمات البيع والشراء، أو الفوز بجوائز مالية أو عينية عبر الإنترنت، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتخدع ضحاياها بعروض خدمات البيع والشراء والاستثمار، من خلال الإيهام بالربح الوفير. ودعا «الإنترنت» إلى الانتباه خلال التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، مشيراً إلى كثرة مستغلي التخفي عبر هذه المواقع، واللجوء إلى الإغراء والإثارة الجنسية لاصطياد الضحايا.

وقال: «إن المجرم يطلب إضافة صديق ويخدع الضحية باستخدام صورة فتاة جذابة، ويتبادلان الرسائل النصية، وسرعان ما يستدرج الضحية إلى التواصل عبر الفيديو، وأثناء المحادثة يستدرجه لممارسة الجنس أو التعري أمام الكاميرا، فيقوم الضحية بأفعال غير لائقة أمام الكاميرا، فيما المجرم يسجل ذلك. وما هي إلا لحظات حتى يستلم الضحية رسالة نصية على البريد أو الهاتف الجوال برابط يحوي مقطعاً يظهر فيه الضحية بشكل مذل بالأدب.»

ويبدأ المجرم بكشف شخصيته وتهديد الضحية بإيصال الفيديو لأهله وعائلته، إذا لم ينفذ ما يطلبه، وذلك بدفع مبلغ من المال وقد يطلب من الضحية تحويل الأموال من طريق شركة تحويلات مصرفية، وربما يتم الضغط على الضحية بتحويل الأموال مراراً وتكراراً.

وأحياناً قد تتلقى الضحية بريداً إلكترونياً من المحتال، وكأنها صادرة عن أجهزة أمنية، موضحاً فيها بأن متلقي الرسالة (الضحية) متهم في قضية، لتعزيز الضغط الممارس على الضحية لدفع أموال أكثر، منوهاً إلى أن هذه الطرق قد تستغل من جماعات إرهابية في إيجاد مصادر دخل مادي على مستوى واسع.

وكشف مساعد مدير الأمن العام اللواء جمعان الغامدي، عن أن البلاغات من الإنترنت الدولي للسعودية حول جرائم معرفات تدعو إلى الإباحية والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت بلغت 1548 بلاغاً خلال ثلاثة أعوام. وشدد الغامدي في ورقة قدمها إلى ملتقى عن الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت عقد في الرياض، على خطورة تطور ظاهرة التحرش بالأطفال إلكترونياً، وطالب بالتقصي والتبليغ والتجريم قبل المطالبة من الخارج، لافتاً إلى أن تصفح الأطفال تلك المواقع يُعد «جريمة». يُذكر أن المملكة انضمت لعضوية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) في العام 1956، الذي يشكل بلدانه الأعضاء الـ190، أكبر منظمة شرطية في العالم. يعمل المكتب المركزي الوطني للإنترنت في السعودية تحت مظلة وزارة الداخلية، ويشكل البوابة الأساسية للتحقيقات الدولية المتصلة في المملكة ومواطنيها.

وتشمل قائمة شركاء الإنترنت السعودي: الأمن العام، والمباحث، والدفاع المدني، وحرس الحدود، ومكافحة المخدرات، والسجون. إضافة إلى الجمارك، والاستثمار، والتحقيق والادعاء العام، ومؤسسة النقد، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وينشر موقع الإنترنت الدولي ما تطلبه مراكز العمليات في المنظمة على البلدان الأعضاء، ومن ضمنها «النشرات الحمراء» لأعداد من المطلوبين على الصعيد الدولي من السلطات السعودية، لتورط محتمل في قضايا إرهابية.

## ملف رقمي موحد لـ 70 في المئة من سكان المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو 2017م  
<http://www.alhayat.com/Articles/21849049>

{مكة المكرمة - «الحياة»  
أعلنت «منظومة الصحة» أمس (السبت)، أنها ستزود 70 في المئة من سكان المملكة بسجلات طبية رقمية موحدة بحلول العام 2020، مشيرة إلى أن ذلك ضمن مبادرة «الصحة الإلكترونية»، وهي آخر مبادراتها الـ20 المندرجة ضمن برنامج «التحول الوطني 2020»، التي ستعمل من خلالها على «تحسين كفاءة وفاعلية الرعاية الصحية عبر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي» بحسب قولها.  
وستدعم المنظومة العاملين في قطاع الرعاية الصحية من أطباء وممرضين عبر تزويدهم ببيانات مرضاهم أينما وجدوا وفي أي وقت يحتاجونها، بما في ذلك المعلومات الصحية الموثقة كافة، إضافة إلى خدمات الدعم الإكلينيكي والإداري، والتواصل، والحصول على الاستشارات عن بعد.  
ويتوقع أن يسهم هذا النظام في خفض الأخطاء الطبية والتشخيصية، والآثار الجانبية للأمراض، فيما سيتيح إمكان التعليم الطبي المستمر عبر الإنترنت، إضافة إلى الحد من تكرار التحقيقات.  
من جهة أخرى، تبدأ وزارة الصحة ممثلة في صحة مكة المكرمة في تنفيذ المرحلة الأولى لتطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية وتحسين بيئة وجودة الخدمة المقدمة للمريض في إطار خطة الوزارة لتنفيذ برنامج التحول الوطني 2020، إذ سيتم البدء في تطوير أربعة مراكز للرعاية الصحية الأولية بمكة المكرمة تتمثل في مراكز «الزاهر، وكدي والهجرة، والشرائع 7، وحدا».  
ودعت الوزارة المواطنين والمقيمين وزوار بيت الله الحرام من مراجعي المراكز الصحية المذكورة للتوجه إلى المراكز الصحية البديلة لتلقي الخدمة المطلوبة اعتباراً من اليوم (الأحد)، مشيرة إلى أنه بالنسبة لمراجعي مركز صحي (الزاهر) بإمكانهم تلقي العلاج والمتابعة من خلال مراكز صحي الضيافة وصحي العتيبية وصحي الزهراء وصحي جرول، وبالنسبة لمراجعي مركز صحي (كدي والهجرة) فبإمكانهم تلقي العلاج والمتابعة من خلال مراكز صحي الكعكية وصحي بطحاء قريش وصحي قوز النكاسة، فيما يتلقى مراجعو مركز صحي (الشرائع 7) العلاج والمتابعة من خلال مراكز صحي الشرائع وصحي شرائع المجاهدين وصحي الراشدية، وبإمكان مراجعي مركز صحي (حدا) تلقي العلاج والمتابعة من خلال مراكز صحي بحرة ومستشفى ابن سينا.

## 60 في المئة من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 شعبان 1438 هـ - 13 مايو 2017م  
<http://www.alhayat.com/Articles/21831154>

جدة - «الحياة»  
حذر عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز المؤسس لبيت الخبرة في الدراسات والاستشارات القيومية الدكتور فؤاد مرداد، من أن 60 في المئة من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج، مشيراً إلى أن الحياة الزوجية تعد من أقوى الشراكات البشرية، وذلك بسبب وجود الهدف ووضوح الأدوار واستمراريتها، وأن يبني الزوجان حياتهم على هذا المفهوم. جاء ذلك خلال - ملتقى عرسان جدة ١٤٣٨ هـ - الذي نظّمته الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج

والتوجيه الأسري بجدة، ضمن فعاليات مهرجان فرح جدة برعاية مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل. وبين مرداد خلال لقاء بعنوان «المهارات الاجتماعية للحياة المستقرة» أن شراكة الحياة الزوجية تتضمن تحمل المسؤولية والتعاون والثقة، مؤكداً أهمية تصحيح مفهوم القوامة الخاطئ لدى بعض الأزواج الذي يتمحور حول قيادة الزوج بشكل منفرد للقرارات الحياتية، واستشعار أن الشراكة الزوجية تحقق الأمان والاستقرار للشعور بوحدة الهدف والمصير، والتذكر بأن الشراكة بين الزوجين تحقق مبدأ التعاون والتحول من أسلوب تصيد الأخطاء إلى أسلوب تصحيح الأخطاء، والحرص على الاشتراك في أبواب الخير، وقبول المشورة والإصغاء لتحقيق الانتماء الأسري. وشدد مرداد على أهمية العشرة بالمعروف من خلال الصبر والحلم وضبط النفس وعدم الاستجابة للاستفزاز وتجنب الصدام المباشر، والثناء وحفظ اللسان، وإتقان فن التعاطف، والنظرة الإيجابية للطرف الآخر. وبين أهمية الحوار الناجح بين الزوجين ومعرفة طبع ونمط الطرف الآخر وإتقان أسلوب الحوار وآدابه والبيئة المناسبة والتنازل والتواضع وحسن الظن، والتحذير من اللاتعات الأربع وهي الاستفزاز والتهميش والإصرار والانتقام. يذكر أن ملتقى عرسان جدة الخامس الذي أقيم ضمن فعاليات مهرجان فرح جدة، الذي تنظمه الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والتوجيه الأسري هدف إلى تأهيل الشبان والفتيات المقبلين على الزواج بالمعارف والمهارات والاتجاهات لبناء أسرة آمنة مستقرة في ظل المتغيرات المعاصرة، إذ سعى الملتقى لإكساب المشاركين المعارف في الأحكام الشرعية للزواج وتطوير مهارات التواصل الفعال لدى الشبان والفتيات المقبلين على الزواج. كما سعى الملتقى إلى تزويد الشبان والفتيات المقبلين على الزواج بمهارات التهيئة النفسية للحياة الزوجية، وتنمية مهارات ومعارف واتجاهات الشبان والفتيات المقبلين على الزواج في الجانب الاجتماعي، وتبصير المشاركين بالملئقى بالسلوكيات الصحية في الحياة الزوجية، إلى جانب تنمية قدرات المشاركين بالملئقى على التخطيط المالي السليم للأسرة. يذكر أن الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والتوجيه الأسري بجدة، تسعى إلى تقديم الإرشاد والتوجيه الأسري للعرسان وتأهيلهم أسرياً وتبصيرهم في كل ما يتعلق بالحياة الزوجية، إذ تعتبر هذه الدورات بمثابة جرعة واقية من شبح الطلاق والمشكلات الأسرية ونشر ثقافة تأهيل الشبان والفتيات ما قبل الزواج.



## «اقتصادية الشورى» ترفض توصية لاستمرار دعم الكهرباء

### والماء

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 شعبان 1438 هـ - 13 مايو 2017 م

<http://www.alhayat.com/Articles/21831154>

الرياض - «الحياة»

رفضت اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى توصية تطالب باستمرار دعم الحكومة للكهرباء والماء، إذ تضمنت التوصية التي رفضتها اللجنة «استمرار دعم الكهرباء والماء مراعاة لشريحة كبيرة من المواطنين الذين لا يشملهم الدعم المالي، وكذلك أسر الأجانب التي يعمل عائلها بأجور منخفضة». ويوضح مقدم التوصية أن الأسر المتوسطة الدخل بالكاد يكفي دخلها لتلبية حاجاتها المتعددة والمتجددة، وأن هناك عشرات الآلاف من الأسر الأجنبية المستوطنة في المملكة التي ترى أن ليس لها وطناً بديل غير المملكة ويعمل عائلها في خدمة الأسر السعودية بأجور منخفضة في الغالب، وبالتالي فإن رفع الدعم عن الكهرباء والماء يجعلها غير قادرة على دفع تكاليف هذه الخدمة، ما قد يضطرها إلى توفير تكاليف هذه الخدمات من خلال ممارسات يصعب علاجها. ومن المقرر أن يصوت المجلس في جلسته العادية الـ37 يوم الإثنين بعد المقبل على مشروع اتفاق مع كازاخستان لتسليم المطلوبين بين السعودية وكازاخستان ونقل الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، كما يناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1436-1437 هـ. كما سيصوت المجلس أيضاً على مطالبات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بتكليف جهة استشارية وطنية مستقلة لدرس إعادة هيكلة المؤسسة وتطوير خدماتها التشغيلية والإلكترونية لتكون منافساً عالمياً وتحقق الربحية، ودرس

مدى انضباط مواعيد الرحلات والعوامل المؤثرة سلباً على انضباطها، وتطوير الكفاءات الفنية والخدمية التي تعمل في مواجهة المسافرين مع تقديم خدمات مميزة لكسب رضا العميل.

ويستمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع اتفاق بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية وفيتنام في مجال توظيف العمالة المنزلية،

وفي جلسة الثلاثاء بعد المقبل يصوت المجلس أيضاً على الاستقدام وتوظيف العمالة من الهند، وعلى توصية تبنتها لجنة الشؤون الإسلامية من عضو المجلس عساف أبوثنين بتحويل «سقيا زمزم» في الحرمين الشريفين إلى عبوات مياه صغيرة مغلقة من مصنع تعبئة مياه زمزم تحل محل الوضع القائم حالياً.

وسيصوت المجلس على التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1436-1437هـ، الذي تضمن مطالبة الرئاسة باتخاذ الإجراءات لرفع مستوى أداء المرشدين والموجهين في المسجد الحرام والمسجد النبوي، والعمل على تطوير كلية الحرم القائمة حالياً لتصبح جامعة باسم «جامعة الحرمين العالمية» ومقرها الحرم المكي الشريف، وتكون كلية الحرم النبوي مندرجة تحتها، بإشراف وزارة التعليم.

كما يصوت المجلس على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، ومن أبرزها مطالبة وزارة الاقتصاد والتخطيط بالعمل على إزالة جميع العوائق المقيدة لإسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ووضع خطة لاستقطاب وبناء الكوادر البشرية الوطنية في مجال الاقتصاد والتخطيط للعمل في الوزارة وإحلالها محل العنصر الأجنبي.

ويصوت المجلس في الجلسة نفسها على التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إذ تطالب اللجنة في توصياتها بالعمل على التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على فصل الجمعيات والمراكز والمؤسسات الأهلية عن الوزارة لتكون في هيئة مستقلة مالياً وإدارياً وترتبط مباشرة بالمالك، ومراجعة خريطة فروعها وتوزيعها بشكل عادل بحيث تخدم جميع الفئات في جميع مناطق المملكة.

وطالبت اللجنة بمعالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية وتضمين خدماتها البرامج الثقافية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والترفيهية، داعية المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث فيها لتحديد أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع وتشكيل فرق بحثية مشتركة لدرسها ومعالجتها قبل أن تتحول لظواهر سلبية.

وفي جلسة الأربعاء بعد المقبل يصوت المجلس على مطالبة وزارة الشؤون البلدية والقروية بدرس إنشاء أنفاق خدمة في الشوارع، يتم من خلالها إيصال الخدمات من دون الحاجة إلى حفريات بصورة مستمرة عند طلب أية خدمة وذلك مقابل رسوم تدفعها الجهات الخدمية للبلدية، كما يصوت المجلس على مطالبة الوزارة بإعادة النظر في تخطيط استخدامات الأراضي على الشوارع 30 متراً فما فوق للحد من انتشار المحال الصغيرة وتعاطم مشكلة المواقف وتعطيل الانسياب المروري فيها وإيجاد حلول لمشكلة المواقف في المحال القائمة.



## «العمل» تغلق 54 مكتب استقدام خلال 4 أشهر

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 شعبان 1438هـ - 13 مايو 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21831208>

الرياض - «الحياة»

أغلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 54 مكتب استقدام ما بين إغلاق نهائي وموقت خلال أربعة أشهر، وذلك بعد الزيارات التفتيشية التي نفذتها فرق التفتيش الميدانية التابعة للوزارة وتضمنت 661 زيارة تفتيشية ميدانية على مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف مناطق المملكة، منذ الأول من بداية شهر كانون الثاني (يناير) حتى نهاية شهر نيسان (أبريل) الماضي، وذلك للتأكد من التزامها بضوابط وقواعد الاستقدام، وتقديم خدمات العمالة واللانحة التنفيذية لنظام العمل.

وقال المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل: «إن الزيارات التفتيشية أسفرت عن إيقاف 14 مكتب استقدام بشكل نهائي، و40 مكتباً بشكل مؤقت، لمخالفتهم اللائحة التنفيذية لضوابط وقواعد ممارسة نشاط وتقديم الخدمات العمالية، وعدم الالتزام بالعقود المبرمة مع العملاء.»

وأشار إلى أن الوزارة عالجت نحو 174 شكوى مقدمة من العملاء على مكاتب وشركات الاستقدام في الفترة نفسها، داعياً عملاء الوزارة ممن لديهم شكاوى أو ملاحظات على أداء مكاتب وشركات الاستقدام، إلى الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم، من خلال القنوات الرسمية لتقديم البلاغات.

وأضاف أنه يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى عبر مركز الاتصال الخاص بخدمة العملاء 19911، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة، حرصاً منها على حفظ حقوق المواطن، وحمايته من التحايل أو عدم الوفاء بما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المتعاقدة، أو من خلال موقع «مساند» الإلكتروني المعني بشؤون العمالة المنزلية على الرابط:

(<https://www.musaned.gov.sa/>).

وأكد أبا الخيل استمرار الحملات والزيارات الرقابية على مختلف مكاتب وشركات الاستقدام في المملكة، للتحقق من تطبيق الأنظمة، والتحقق من مدى التزام مزودي الخدمة (مكاتب وشركات) بالضوابط والقواعد الخاصة بالاستقدام.

يذكر أن موقع «مساند»، يعد أحد مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي تربط الجهات المعنية المسؤولة بكل ما يتعلق بالعمالة المنزلية تحت مظلة واحدة، إذ بلغ عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة 605 مكاتب (مكتب وشركة استقدم)، في حين بلغ عدد العمالة المستفيدة من الموقع 61411 عاملاً وعاملة، إضافة إلى وجود أكثر من 40 ألف سيرة ذاتية لعمال الخدمة المنزلية في الموقع.

ويعد «مساند» نواة التحول الإيجابي لخدمات الاستقدام، من خلال طرح مجموعة من الحلول التطويرية الرامية لتحسين بيئة عمل هذا القطاع تحت مظلة هذا البرنامج، إذ يهدف إلى تحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة، وذلك عبر تنسيق العلاقة بين مزودي الخدمة، وأصحاب العمل المستفيدين من الخدمات التي يقدمها مساند، وعمال الخدمة المنزلية، وذلك من خلال تقديم تطبيقات تقنية مبتكرة وخدمات إلكترونية، تستهدف أصحاب العمل ومقدمي الخدمات في المملكة وخارجها.



## رئاسة الأمر بالمعروف تبدأ اليوم خطة التطوير.. والتطبيق التجريبي

### يبدأ بفرع منطقة الرياض

## «الرياض» تكشف ملامح نظام الهيئة: التشديد على النصح

## وتتبع السيارات.. والبلاغات عبر الأيباد»

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1593917>

جدة - أحمد الهلالي

تبدأ الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اليوم (الأحد)، خطة تطوير وتعزيز العمل الميداني، إذ سينطلق تطبيقها كفترة تجريبية مرحلة أولى في فرع "منطقة الرياض"، لمدة شهرين، وستكون شاملة لجميع مواد تنظيم عمل الرئاسة العامة للهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 289 من عام 1437.

وحصلت "الرياض" على الألية التي سيتم تنفيذ الخطة من خلالها، حيث تم تقسيم مناطق العمل، ومسمياتها إلى خمس مناطق "جنوب، شمال، وسط، شرق، غرب"، وعلى هذا يسمى المشرف الميداني لكل منطقة، ويتم توزيع ميدانين المراكز الموجودة في الجهة على المناطق، وتسمى ميادينها بالقطاع مع بقاء مسميات المراكز، ووظائفها الميدانية والإدارية.

«مشرف إداري» يتولى سحب البلاغات المحالة من الفرق الميدانية عبر نظام «أمان» وتسليمها للشرطة والمخدرات ووضعت الآلية متطلبات لإنجاح خطة التطوير، تتضمن تركيب جهاز تتبع لعدد 200 سيارة، وسيتم التأمين على السيارات، وتفعيل جميع أجهزة البرافو، وصيانة جميع السيارات، وزيادة بطاقات وقود السيارات، وإيجاد نظام آلي لسهولة تكليف الأعضاء واماكنهم المحددة، وتكثيف عدد الأعضاء وقت المناسبات وزيادة عدد الأمريين المناوبين، وتوفير أجهزة آيباد مع شريحة لكل فرقة في الميدان لتمرير البلاغات عن طريقها، ومخاطبة جميع الجهات المعنية للتعاون لإنجاح الخطة.

وتوقعت الخطة نتائج جيدة، أبرزها تطوير وتعزيز العمل الميداني "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، بالحضور في الميدان، ومعالجة جميع السلبات الظاهرة في الأماكن والميادين العامة.

وتضمنت الآلية أن يتم تقسيم المنطقة إلى أربعة قطاعات، وكل قطاع له مشرف، ويحدد مشرف القطاع مواقع الفرق بالتنسيق مع المشرف العام على المنطقة وفق خطة تعد لذلك.

ونصت مهام "مشرف المنطقة" على إعداد الخطط الأسبوعية للفرق، ومواقع ميادين العمل، والإشراف المباشر على عمل مشرفي القطاعات، ورفع التقارير الأسبوعية عن أداء عمل المنطقة، واقتراح مشرفي القطاعات الفاعلين للرفع بالعمل.

كما تضمنت الخطة تسمية "مشرف القطاع" وتكون مهمته الإشراف المباشر على حضور، ونزول الفرق إلى الميدان وفق خطة العمل، واعتماد البلاغات، وتمريرها إلى المراكز الإدارية بحسب موقع البلاغ، والتواصل اللحظي مع مشرف المنطقة، وإحاطته بالبلاغات المهمة، ومشاركة مشرف المنطقة في إعداد الخطة الميدانية الأسبوعية.

وحوت الخطة مهاماً لـ "المشرف الإداري"، ويكون له مساعد في الفترة المسائية للقيام بمهامه، وعليه القيام بجميع الأعمال الإدارية بالمركز، ويكون ارتباطه مباشر مع رئيس الهيئة، وفتح المركز، وإغلاقه في الوقت المحدد للعمل، وسحب جميع البلاغات المحالة من الفرق الميدانية من نظام أمان، وتسليمها للشرطة والمخدرات.

وحددت الخطة مهام "العضو الميداني"، وهي النزول للميدان خمس ساعات في الفترة الصباحية من الساعة السابعة صباحاً حتى تنبيه صلاة الظهر، وتبدأ الفترة المسائية من الساعة الخامسة مساءً، وحتى الساعة العاشرة مساءً بحسب المواقع المحددة له، والتواصل اللحظي مع مشرف القطاع، وإحاطته بجميع المنكرات الظاهرة، والرفع فيها عبر تطبيق "أمان" عن طريق جهاز "الآيباد".

وحصرت مهام العضو الميداني في قيامه بالنصح والتوجيه عند مشاهدته لأي منكر على سبيل المثال منكرات الصلاة، والأسواق، والمتنزهات، وفعاليات وبرامج الترفيه، والتبرج، والسفور، والمعاكسات، والتحرشات، وفي الاشتباه بوجود علاقة محرمة، مشددة على المناصحة، والتوجيه مع من يصدر منه منكر ظاهر، والرفع بحسب المعلومات المتاحة بجميع المنكرات، التي لم تتغير بالنصح والتوجيه.

وأكدت الخطة، أن المشرف العام على العمل هو الأمر المناوب، ويكون مشرف المنطقة مسؤولاً عن مشرفي القطاعات، ويكون لكل مركز مشرف إداري يقوم بالأعمال الإدارية، والتوعية بالمركز، ومتابعة صيانة السيارات وتجهيزها، ويكون المدير العام هو من يعتمد نطاق القطاع بالتنسيق مع رئيس الهيئة والمشرف العام ومشرفي القطاعات.

## حسم توصية لمعالجة الضرر من تطبيق المادة 77 من نظام العمل الشورى يطالب بمناصب عليا للمرأة بالتنمية الاجتماعية وتأمين مستحقي الضمان

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1593865>

لرياض - عبدالسلام البلوي

طالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا في الوزارة، وتحقيقاً للمصلحة العامة، وأخذت بمضمون توصية للأعضاء عساف أبوثنين ولطيفة الشعلان وموضي الخلف، وكشفت مصادر "الرياض" تأييد اللجنة أيضاً لتوصية منصور الكريديس وشددت على الإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي. إلى ذلك يصوت المجلس الثلاثاء بعد المقبل على ثمانى توصيات لأعضاء الشورى رفضتها لجنة الأسرة والشباب في مقدمتها حث مجلس الهيئة العامة للأوقاف على السعي لإحياء الأوقاف المحبوسة على الحرميين الشريفين حينما تكون في البلدان الإسلامية ودراسة استثمارها والاستفادة من ريعها في الأوجه التي أوقفت من أجلها، وهي توصية مشتركة لعضوي المجلس أحمد الزيلى وأحمد الغامدى. ومن التوصيات الإضافية التي تنتظر الحسم، دراسة إنشاء دور رعاية صحية صباحية والتوسع بها لكبار السن وذوي الإعاقة، وهي للعضو خالد العقيل، والمسارعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وهي للعضو عساف أبوثنين والعضو لطيفة الشعلان. واقترح العضو أيوب الجربوع تعزيز دور الأسر المنتجة من خلال الاستفادة منها في تقديم خدمات الإعاشة للدور والمراكز الاجتماعية، كما طالب بتوصية أخرى له بإنشاء مراكز ومجمعات للتنمية الاجتماعية في المدن، ودعا أحمد الزيلى إلى حث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إجراء مراجعة شاملة لقرار إيقاف استقدام العمالة المنزلية من أثيوبيا للعودة عنه للحاجة الماسة إلى خدمات تلك العمالة وفق ضوابط محددة من بينها الكشف عن الصحة النفسية وجودة التدريب والتأهيل قبل الاستقدام ومراعاة الإنصاف في الأجور. وجاءت آخر التوصيات الإضافية مطالبة الوزارة بالترشيد في النفقات المصروفة على المباني المستأجرة لمكاتب الضمان الاجتماعي، وعلل سليمان الفيلى صاحب التوصية ذلك بأن تلك المكاتب والخدمة التي تقدمها محدودة، فيما نقلت توصية للعضو عبدالله الضراب للتقرير الخاص بشق "العمل" من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وقد طالب بعدم السماح للعمالة بممارسة المهن الفنية مثل التمديدات الكهربائية والسباكة والميكانيكا والنجارة والحدادة، وغيرها إلا بعد تجاوز الاختبارات المتعلقة بالمهنة من المراكز المعتمدة داخل المملكة. وتراجع العضو طارق فدع عن توصية تنص على تعريف الوزارة لخط الفقر في الوطن، وأيضاً سحب العضو عبدالله الضراب توصية لوضع مؤشرات واضحة لمتابعتها والحد من ظاهرة التسول، وتراجع العضو سليمان الفيلى عن توصية إضافية له طالب فيها بدعم مستفيدي الضمان من غير أموال الزكاة، لأنه يوجد من بينهم من لا يحل له مال الزكاة ومن يتحرج من أخذها رغم حاجته.

## اقتراح بالشورى لإلغاء نظام «ساند»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شعبان 1438هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/523886>

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى أن أحد الأعضاء بالمجلس اقترح إلغاء الحسم من رواتب موظفي القطاع الحكومي المشمولين بالتأمينات الاجتماعية من خلال نظام التعطل عن العمل (ساند)، وطالب بمعلومات تفصيلية عن فئات المشتركين وأعدادهم، مشيراً إلى أن الأرقام التي سوف تكشف ستظهر حجم السعودة الوهمية، مؤكداً أن الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، وطالب بعدم التعامل مع راتب المتقاعد المتوفى على أنه إرث شهري يوزع على الورثة، مؤكداً على ضرورة صرفه كاملاً. وقالت المصادر: إن اللجنة المالية بمجلس الشورى قالت في تقريرها: إن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كشفت عن توصيات للخبير الاكتواري، التي جاءت بناء على دراسة أبرزت أهمية تفعيل المادة 25 من نظم التأمينات، التي نصت على «إجراء دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، ويمكن أن تتخذ الدراسة المذكورة أساساً لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات، طبقاً لأحكام الفقرة الثامنة عشرة، وإذا أظهرت الدراسة عجزاً اكتواريًا فتلتزم الدولة بسد هذا العجز بواسطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة، ومن توصيات الخبير الاكتواري تخفيض المنافع التأمينية المقدمة وزيادة الاشتراكات وإجراء إصلاحات شاملة للنظام تهدف إلى ضمان الاستدامة المالية. وأكدت اللجنة المالية بمجلس الشورى أن العجز الاكتواري يمثل تهديداً للاستقرار المالي للتأمينات الاجتماعية، ما لم تتمكن المؤسسة من معالجة ذلك بشكل عاجل وقد تواجه مصاعب جسيمة في الوفاء بالتزاماتها المالية للمتقاعدين في المستقبل، وطالبت من خلال توصيات التأمينات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية، ومراجعة إستراتيجيات التأمينات الاستثمارية لرفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، إضافة إلى قرار سابق للشورى طالب التأمينات بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد.

## تقنية البنات بالمدينة تزف 625 فتاة لسوق العمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شعبان 1438هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/523928>

واس - المدينة المنورة  
احتفلت الكلية التقنية للبنات بالمدينة المنورة بتخريج 625 فتاة، بحضور المشرفة العامة على قطاع التدريب التقني والمهني للبنات أمل بنت سحي السهلي.  
واشتمل الحفل على العديد من الفقرات، كما ألقى السهلي كلمة هنأت فيها الخريجات، موضحة أن هذه المناسبة البهيجة تمتاز بالفرح والسرور واستشراف المستقبل الباهر وقالت: إن الكلية بهذه الكوكبة من الخريجات تمد الوطن بثروة وطنية من السواعد الشابة من بنات الوطن اللاتي نلن أفضل المهارات التقنية فيما يخص النساء وفق أحدث التوجهات التدريبية



التي تتواءم مع متطلبات سوق العمل، مؤكدة أن المملكة والله الحمد بقيادة حكومتنا الرشيدة لم تتوان ولم تتأخر في تهيئة البيئة التدريبية التي تؤهل الفتيات التقنيات خدمة لمجتمعنا الكبير وهذه الثروة من السواعد الشابة التي تستطيع بفضل الله المساهمة في التنمية الشاملة لمملكتنا الحبيبة عن طريق العمل الحر أو الالتحاق بالوظائف المتاحة في مؤسسات القطاع العام أو الخاص على السواء أو استكمال مسيرتهن التدريبية وفق الفرص المتاحة.

عقب ذلك شاهدت الحاضرات عرضاً مرئياً عن مسيرة التدريب التقني للبنات ومنظومة التدريب التقني للبنات في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وكذلك تم تسليط الضوء على الأدوار التي تقوم بها الكلية في مجالات التدريب التي تقوم عليها.

واختتم الحفل بتكريم الخريجات وجهات التوظيف المتعاونة ورعاة الحفل، كما قدمت الكلية هدية تذكارية من أعمال متدربات قسم تقنية التصميم وإنتاج الملابس لسعادة المشرفة العامة على قطاع التدريب التقني والمهني للبنات.



## الصحة تجود خدمات مستشفيات الصحة النفسية وتقتصر

### تواصل ذوي المرضى بواسطة الأخصائيين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو 2017م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=303512&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303512&CategoryID=5)

الرياض: محمد العواجي 13-05-2017 10:49 PM

شرعت وزارة الصحة في إجراءات تنظيمية أكثر دقة في علاج بعض حالات المرضى النفسيين، وكشفت مصادر طبية لـ«الوطن» أنه عند دخول أي مريض نفسي لأقسام التنويم فإن الاتصال به غير مسموح حتى يأذن الطبيب المعالج له بذلك.

بيئة مناسبة

أكدت المصادر أنه يجب منح المريض حقوقه وتمكينه من ممارستها بما لا يتعارض مع الخطة العلاجية، حيث يقتصر الاستقبال أو القيام باتصالات هاتفية أو بريدية من ذويه عن طريق الأخصائي الاجتماعي أو الأخصائية الاجتماعية حسب جنس المريض.

وقالت إنه عند سماح الطبيب المعالج باستقبال المريض للاتصالات الخارجية بدون ذلك بنماذج خاصة، فيما يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتواصل مع ذوي المريض بأوقات الاتصال المسموح بها، ويستثنى من ذلك الحالات الطارئة التي تتم من خلال قسم الخدمة الاجتماعية، كما يتم توفير بيئة مناسبة للمريض لاستقبال الاتصال.

تواصل المريض

أشارت المصادر إلى أن للطبيب المعالج منع التواصل والاتصال مع أشخاص معينين في حال وجد أن تواصل المريض معهم يؤدي إلى تأثر حالة المريض سلباً، كما يجب على موظف السنترال التأكد من شخصية المتصل من خلال معرفته باسم المريض كاملاً ورقم ملفه الطبي وتاريخ دخوله، ويتم وضع أسئلة حسب نظام المستشفى للتأكد من هوية المتصل قبل تحويل المكالمات، ويتم توثيق الاتصال ووقته ومدته وأي تغييرات تطرأ على المريض بعد الاتصال من قبل التمريض.

بطاقة تعريفية

أكدت المصادر الطبية أن الوزارة وجهت جميع المصحات النفسية بصياغة إجراءات الزيارات حسب إمكانية كل مستشفى بما يتوافق مع أنظمة الجودة وبما يخدم مصلحة المرضى وزوارهم حسب الإمكانيات المتاحة مع توفير بيئة آمنة على أن يتم إعلان أوقات الزيارة المسموح بها للزوار، كما يجب على الزوار حمل بطاقة تعريفية مميزة يتم استلامها من قبل القسم المعني بذلك، وتعريف الزوار بقائمة الممنوعات والتأكد من عدم وجودها، كذلك فإن جميع الزيارات تراقب من قبل أفراد الأمن والتمريض بما لا ينتهك خصوصية المريض والزوار، وتوضيح آلية إجراءات الزيارة خارج الأوقات الرسمية، ولا يسمح للزوار بإعطاء المريض النفسي أي مواد، يجب تفتيش المرضى بعد عودتهم من الزيارة، وأي حادثة تقع خلال أوقات الزيارة يجب تدوينها في ملف المريض وفي تقرير الحوادث.

وشددت الوزارة على إدارة المستشفى بتوفير المكان المناسب للزيارة تتوافر فيه الخدمات الأساسية، ويحق للطبيب المعالج وضع تحفظات خاصة للزيارة لما يخدم مصلحة المريض وتكون التحفظات حسب ما يراه المعالج مناسباً لحالة المريض، سواء منع الزيارة عن المريض أو أشخاص معينين أو توصيات خاصة يطلب من الزوار تنفيذها، وذلك بعد المفاهمة والاتفاق مع أسرة المريض وتوثيق ذلك في الملف الطبي للمريض.

## 58 ألف قضية نزاعات عمالية استقبلتها "العمل" .. 55 % منها

### أجانب

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 16 شعبان 1438 هـ - 12 مايو 2017م

[http://www.aleqt.com/2017/05/11/article\\_1186021.html](http://www.aleqt.com/2017/05/11/article_1186021.html)

عبد السلام الثميري من الرياض  
بلغ عدد قضايا النزاعات والإصابات العمالية التي استقبلتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 58504 قضايا، حيث تشكل القضايا المقدمة من العمالة الأجنبية نحو 55 في المائة خلال العام الماضي، بمعدل 162.5 قضية يوميا.  
وحسب إحصائية حكومية- اطلعت "الاقتصادية" عليها- بلغت عدد قضايا النزاعات التي تقدم بها موظفون سعوديون 16351 قضية، مقابل 32095 قضية تقدم بها عمالة أجنبية.  
وبلغ عدد القضايا التي أنهتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بـ "الصلح" في مكاتبها على مستوى المملكة 6813 قضية خلال عام 2016، حيث شكلت نسبة 11.6 في المائة.

واستحوذت منطقة مكة المكرمة على النصيب الأكبر للقضايا العمالية بنحو 22 في المائة، حيث جرى استقبال 12995 قضية، تليها منطقة الرياض بـ 12077 قضية، والمنطقة الشرقية ثالثا باستقبالها 5035 قضية خلال الفترة نفسها. فيما جاءت مكاتب العمل في منطقة الحدود الشمالية كأقل المناطق في استقبال القضايا بـ 348 قضية.  
إلى ذلك أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن عزمها توفير بيئة مثالية لقطاع استقدام العمالة المنزلية في المملكة من خلال برنامج "مساند"، الذي بلغ عدد المواطنين والمواطنات المسجلين فيه أكثر من 600 ألف مواطن.  
ووفقا لإحصائيات أخيرة لموقع "مساند"، الذي يعد إحدى مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي تربط الجهات المعنية المسؤولة بكل ما يتعلق بالعمالة المنزلية تحت مظلة واحدة، فقد بلغ عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة 605 مكاتب، في حين بلغ عدد العمالة المستفيدة من الموقع 61411 عاملا وعاملة، إضافة إلى وجود أكثر من 40 ألف سيرة ذاتية لعمال الخدمة المنزلية في الموقع.

وأكدت الوزارة أنها تسعى من خلال برنامج مساند إلى حماية حقوق جميع الأطراف بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية، والقضاء على السماسرة والمكاتب غير المرخص لها من خلال التحكم بإجراءات التعاقد الداخلية والخارجية، كما تسعى إلى توفير منصة إلكترونية تمكن المستخدمين من الوصول إلى جميع المعلومات والأخبار المتعلقة بقطاع العمالة المنزلية في المملكة، وتقليل التكاليف على المستوى المتوسط عن طريق التحكم بالتحصيل المالي الإلكتروني بين المستفيد من خدمات عمال الخدمة المنزلية ومزود الخدمة.

ويعتبر "مساند" نواة التحول الإيجابي لخدمات الاستقدام من خلال طرح مجموعة من الحلول التطويرية الرامية لتحسين بيئة عمل هذا القطاع تحت مظلة هذا البرنامج؛ إذ يهدف إلى تحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة، وذلك عبر تنسيق العلاقة بين مزودي الخدمة مكاتب وشركات الاستقدام، وأصحاب العمل المستفيدين من الخدمات التي يقدمها مساند، وعمال الخدمة المنزلية، من خلال تقديم تطبيقات تقنية مبتكرة وخدمات إلكترونية تستهدف أصحاب العمل ومقدمي الخدمات في المملكة وخارجها.

## في يوم العمال العالمي، من الأخفت صوتاً؟

المصدر: جريدة الرياض الأحد 18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1593911>

### د/هتون الفاسي

يوم العمال العالمي، يوم يمثل مطالب العمال عبر القارات الذي أخذ أشكالاً مختلفة منذ منتصف القرن التاسع عشر ما بين مطالب سلمية وعنيفة وإضرابات واحتجاجات واعتقالات وغيرها للمطالبة بتحديد ساعات العمل مع أجر عادل، وتطورت إلى مطالب تخص الصحة والسكن والأمن والسلامة وغير ذلك، مما أصبح اليوم من المسلمات في الموازين الدولية التي يضمنها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق التفصيلية في شؤون العمل والعمال، والتي تحرص وزارات العمل في كل دول العالم على الالتزام بها لتحقيق توازن بين حاجات العمال وأصحاب العمل واقتصاد الدول، بشكل يضمن العدالة والسلامة والتنمية في آن واحد. وقد تفاوت تحديد اليوم الذي يحتفل به العالم بهذا اليوم لتذكر نضالات العمال من جانب، وللتذكير بمن ما زال يزرح تحت مخالفات وانتهاكات يجب التوقف عندها وإصلاحها.

واليوم الذي اعتمده الأمم المتحدة كيوم عالمي للعمال هو الأول من مايو، والذي وافق يوم الاثنين الماضي. وقضايا العمال لدينا من القضايا الشائكة على الرغم من وجود الجهات التي ترعاها، وذلك لأسباب متعددة ربما من أبسطها أنه كلما كان العمال أكثر استضعافاً، كانت حقوقهم الأقل متابعه، ولسبب مباشر وهو أن صوتهم خافت جداً عند دولهم والدول المستضيفة أيضاً.

وإحداها ممن أتت عليه اليوم شريحة من العمال، وغالباً هم من العمال الوافدين، ألا وهم عمال محطات الوقود. فملاحظتي الرئيسية بخصوص عملهم هو أنهم يعملون في مكان خطر يفنقدا لاشتراطات الصحة والسلامة، فلا أدري ما الضمان والبدل الذي يحظون به من جانب، أو الحماية الصحية التي يتمتعون بها. وهذه نقطة واضح غيابها، فعندما ندخل إلى محطة وقود نسارع بإغلاق نوافذنا حتى لا تنفذ رائحة البنزين إلى سيارتنا وصدورنا، بينما هؤلاء العمال يتحركون ذهاباً وإياباً طوال اليوم في هذه الأجواء من غير أي كمادات، أو ما يحمي صدورهم، وجهازهم التنفسي، ودون أن تتحرك أي جهة تفتيش عمل لتفرض ظروفاً آمنة وسالمة للعمال، بحيث لا يعودون إلى بلادهم بأمراض صدرية ومسرطنة نخلي منها مسؤوليتنا، هذا مع العلم بأننا موقعون على اتفاقية التفتيش عن العمالة رقم 81، عام 1978، ومادتها الثالثة تنص على ذلك بكل وضوح:

"أن مهام التفتيش تشمل (أ) ضمان إنفاذ الأحكام القانونية المتعلقة بشروط العمل وحماية العمال أثناء مشاركتهم في عملهم، مثل الأحكام المتعلقة بالساعات والأجور والسلامة والصحة والرعاية الاجتماعية." فأمل أن يتم اتخاذ إجراء عادل بخصوص هذه العمالة المقتدة للصوت، والحلول كثيرة أبسطها تطوير محطات الوقود لتصبح ذاتية الخدمة.

## الحريات العامة : مفاهيم وأنظمة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شعبان 1438هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/523827>

### سمر الحيسوني

الحرية من أكثر المفاهيم طرحاً على الساحة الإعلامية ويهتم بها الكبار والشباب، الرجال والنساء، بالإضافة إلى أنها من أكثر المواضيع التي تواجه الفكر الإنساني في وقتنا الحاضر صعبةً وتعقيداً . فالإنسان بطبيعته الفطرية اجتماعياً لا يمكن له العيش منعزلاً عن الناس، لذلك يجب أن يعي جيداً حدود حريته؛ سواءً العامة أو الخاصة، حتى يتسنى له إشباع حاجاته الفكرية بدون مخالفة أو تعدي على حريات الآخرين، خاصةً وأنّ التعدي على بعضها من شأنه أن يُصنّف اختراقاً للقوانين. لذلك يجب التركيز على معرفة مفهوم الحريات العامة وهي التي تتدخل الدولة فيها لتنظيم ممارسة الأفراد لحرياتهم فيما بينهم. ولكل مجتمع تنظيم معين للحريات يتوافق مع عاداته وأعرافه وتقاليدته الاجتماعية، فمجتمع بدون حريات يُصبح مجتمعاً تعسيفياً، كما أنّ حرية بدون ضوابط قانونية ينتج عنها مجتمع فوضوي.

هناك أشكال عديدة تتمثل بالحرية العامة، منها حرية الفكر بحيث لا يتعدى التفكير حدود ما ميّزنا به الدين الإسلامي وهو بأن نملك عقلاً مفكراً لديه القدرة على موازنة الأمور والحكم عليها وإدراك كل ما له علاقة بالأوامر والنواهي. فالتفكير يُنأط عليه المبادئ والأخلاقيات التي يتحلى بها الإنسان، بحيث يعكس مدى رقي تعاملاته أو ما عكس ذلك. وهناك أيضاً حرية التعبير والتي تندرج من ضمنها حرية الصحافة والكتابة والنشر، وجميعها مربوطة بقواعد قانونية يجب ألا يتعداها الفرد كي لا تنتقل من حق له إلى حقٍ عليه، مما يستدعي إيقاع العقوبات والجزاءات بحقه، فحرية المرء تنتهي عندما تمس وتتعدى على حريات الغير.

احترامنا للقوانين صمام أمان لمجتمعنا بأكمله، ففي الوقت الذي يُطالب الناس باحترامنا يجب علينا أولاً أن نبادلهم ذات الأمر، ولكي نحقق مطلبنا المرجو من الحرية وحقوق الإنسان يتوجب علينا أن نتعامل مع الآخرين من هذا المنطلق أيضاً. فعلى سبيل المثال، إرسال رسالة نصية أو كتابة تعليق على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي لشخص صدر منه تصرف سييء تجاهك يحتوي على عبارات سب وقذف قد يُعرضك للعقوبة حسب أحكام نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ولا يلغي ذلك التحجج بالغضب أو الجهل بالأنظمة أو غيرها من الأسباب الواهية الأخرى، فالقوانين وجدت لتحمي كل فرد من التعدي على حرياته وحقوقه.

أخيراً، أتمنى أن يكون هنالك ضوابط صريحة وواضحة تقنن المفاهيم التي تفتقر لذلك للمساهمة ببناء منظومة متكاملة ذات وعي قانوني، مما يحد من التجاوزات ويُطبّق الجزاءات بما فيها من عدل وإنصاف.

## حقوق الإنسان في العالم

## "الرياض" توضح لـ"إيمرسون": "المملكة خامس دولة عالمياً

### تسمح لك ولفريقك الوقوف بحرية على سجونها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شعبان 1438هـ - 14 مايو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1593827>

الرياض - أسهمان الغامدي

لم يسبق المملكة على مستوى دول العالم إلا أربعة دول فقط في الشفافية المطلقة والسماح للمسؤولين مثل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بن إيمرسون، زيارة سجونها التابعة للمديرية العامة للمباحث، وسجونها التابعة للمديرية العامة للسجون بحرية تامة من خلال التحرك والتنقل والالتقاء بالموقوفين.

فبحسب رصد "الرياض" فالمملكة هي خامس دولة تسمح للمقرر الخاص بهذه الحرية من الحركة، الأمر الذي جعل نائب إيمرسون الفرنسي يكتب خطياً في سجل الزوار بعد جولته في سجن المباحث العامة بمنطقة الحائر "لو قدر لي أن أسجن أتمنى أن أكون بهذا السجن."

نائب إيمرسون كتب خطياً: لو قدر لي أن أسجن أتمنى أن أكون بهذا السجن  
اعترافات متناقضة

وبالرغم من محاولة إيمرسون انتقاد الوضع في مكافحة الإرهاب داخلياً إلا أن ماوقف عليه من جهود جعله يقر بأن ما يتمتع به الموقوفون والمتهمون بقضايا إرهاب في المملكة يعد "مثالاً يحتذى به على المستوى الدولي".  
خاصة بعدما أجرى فريق المقرر الخاص مقابلات مع أشخاص متهمين وأدينوا في جرائم إرهابية، كما التقى بممثلي أسر ضحايا العنف الإرهابي.

وجعلته الحقائق التي وقف عليها يشيد بمستوى المهنية واحترام معايير حقوق الإنسان في سجون المباحث، مبدياً إعجابه بما يقدمه مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية وما يوفره من مساعدات إنسانية ودعم نفسي للمتهمين بالإرهاب، إلى جانب برامج إعادة المناصرة الفكرية والسماح للأسر بالتدخل بشكل كبير في عملية إعادة التأهيل وقال: "أستطيع القول: إن مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية هذه، ووفقاً للمواصفات المطبقة هو مثال عالٍ يحتذى به."

المملكة الأولى عالمياً في مواجهة الإرهاب.. وتجربتها أسست منهجاً جديداً  
وقال إيمرسون: "أستطيع القول إن ظروف الموقوفين ومن حيث الطريقة التي يتم التعامل بها مع السجناء بشكل يومي والإجراءات المتبعة هي من بين الأفضل في العالم."  
إيمرسون يقر بإعجابه بالخدمات المقدمة للموقوفين

وبالرغم من محاولته في انتقاد تعريف الإرهاب في المملكة إلا أن إيمرسون أعرب عن إعجابه بشكل خاص بظروف الاحتجاز في السجون الخمسة المخصصة لإيواء المشتبه بهم في القضايا الإرهابية والمدانين بالإرهاب.

وقام المقرر الخاص في هذا الصدد بزيارة سجن الحائر وذهبان، وفحص المرافق وتحدث مع كلٍ من الموظفين والنزلاء في كلتا المؤسسات. وكان مستوى الرعاية، وظروف الاحتجاز في هذه المرافق، بما في ذلك المرافق الطبية والترفيهية، من بين الأعلى على مستوى العالم، حيث توفر بسخاء الزيارات الأسرية والزوجية، ويشجع السجناء على البقاء على مقربة من أسرهم، والسماح لهم بحضور المهام الأسرية المهمة، وربما إتمام الزواج في السجن.

ويحق للمملكة العربية السعودية أن تفخر بالطبيعة التأهيلية للمرافق التي تضم السجناء المتهمين بالإرهاب. ولفت إلى أن ما يثير الإعجاب بشكل خاص البرامج الفريدة، والمهنية، والقائمة على الشواهد، والإبداعية لإعادة التأهيل والإدماج المصممة في مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية، حيث يضم هذا المرفق سجناء الإرهاب الذين أوشكوا على إنهاء مدة عقوبتهم ويزودهم بمجموعة متنوعة من المهارات الحياتية البديلة، بدءاً من العلاج النفسي إلى الإرشاد الديني، بهدف ترسيخ خطاب مضاد للتطرف، وتحضيرهم للإفراج عنهم.

ويذكر المركز أن معدل عدم الانتكاس بلغ "86%"، وأن المنهجية المتبعة فيه تستحق اهتمام الدول الأخرى التي تسعى إلى اعتماد برامج لمكافحة التطرف للمجرمين المدانين.

وأشاد المقرر الخاص بالجهود التي تبذلها الحكومة ومؤسساتها للتخفيف من معاناة ضحايا الإرهاب من خلال برامج شاملة تنطوي على الدعم المالي والنفسي والتعليمي والفرص الوظيفية، فضلاً على الدعم المعنوي.

ويشكل الدعم المالي، والإسكاني، والنفسي والاجتماعي لضحايا الإرهاب وأسرهم، جزءاً أساسياً من إستراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب، على نحو ما أوصى به المقرر الخاص في مبادئه الإطارية لحماية حقوق ضحايا الإرهاب وتعزيزها.

وأثنى المقرر الخاص أيضاً على الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة انتشار التطرف المتبني لسياسات العنف والأيديولوجيات المرتبطة به، حيث لا يقتصر ذلك فقط على التدابير الأمنية، ولكن من خلال العمل المنسق في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كذلك.

المملكة الأولى فعلياً

في مكافحة الإرهاب

ورأى إيمرسون بأن المملكة جادة في مكافحة الإرهاب وأنه كلما زادت الهجمات الإرهابية في المملكة قابلتها بزيادة في الإصرار على مواجهته وهزيمته، كما أن إستراتيجية مكافحة الإرهاب في المملكة تقوم على المواجهة الأمنية، والمواجهة الفكرية، وتجييف منابع تمويل الإرهاب.

كما أن زيادة أعداد الإرهابيين الأجانب المشاركين في الهجمات الإرهابية في المملكة وانخفاض أعداد السعوديين، يدل على أن جهود الحكومة ناجحة في توعية المواطنين بخطر التطرف والإرهاب.

وفيما يخص انتقاد إيمرسون لتعريف المملكة لقانون الإرهاب، فإنه يجب أن يعلم بأن المملكة حرصت على إبراز الجهود المبذولة في إنفاذ القانون في مجال منع الإرهاب وصون حياة الإنسان، كما أن المملكة ملتزمة بالتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة، واستحداث نظام صارم لمكافحة غسيل الأموال لوقف تدفق التمويل إلى الإرهابيين. ويتعين التأكد من مدى تنفيذ هذا النظام تنفيذاً فعالاً.

قوانين المملكة واضحة

أما ما يخص ملاحظاته في بيانه بأنه وعلى الرغم من التطورات الإيجابية العديدة، إلا أنه ينتقد تعريف الإرهاب الفضفاض على نحو غير مقبول، واستخدام نظام مكافحة الإرهاب لعام 2014 وغيرها من النصوص المتعلقة بالأمن الوطني ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والكتاب، والمدونين، والصحافيين، وغيرهم من النقاد السلميين.

فيجب أن تلفت نظر المقرر الخاص بأن غالبية عظمى ممن يتواجدون في مناطق الصراع، خرجوا بتظاهرات ومطالب في ظاهرها سلمي، بينما هي تطالب بالإفراج عن رموز إرهابية نفذت عمليات إرهابية وجندت، وهي لم تكن تظاهرات رأي أو ما شابه.

كما يجب أن يقارن إيمرسون حرية الرأي في المملكة وماتشاهده مواقع التواصل الاجتماعي من مطالبات وكشف حقائق، بما تعابشه دول أخرى فضلت حظر مواقع التواصل الاجتماعي ووضعت الوصاية على الإنترنت منعاً للتعبير عن الرأي!

هذا ولم يشهد أي سجن من سجون العالم بما فيها سجون الدول العظمى حرية وكرامة وحقوق كتلك التي وفرتها المملكة بشهادة المقرر الأممي ونائبه، الأمر الذي يتنافى ومطالبه، وهو بنفسه قال: "مركز متفرد ليس له مثيل على مستوى العالم"، بما يعتمد من برامج وفق عملية متكاملة تجمع بين العلاج النفسي والاجتماعي والدعم الاقتصادي، كتوفير الوظيفة للمستفيدين من البرنامج، وتوفير الدعم للأسر، إلى جانب ما يقدمه المركز من أنشطة كالعلاج بالرسم، والمتابعة الدينية الشرعية لمن يحملون الفكر المتطرف البعيد عن التعاليم الإسلامية، ومساعدتهم على الانخراط في المجتمع من جديد: "برنامج الدعم المستمر الذي يقدمه مركز المناصحة يعد عملية مذهلة في كيفية إعادة تأهيل الشباب المتطرفين، وإعادة دمجهم كعناصر فاعلة في مجتمعاتهم، من خلال سلسلة البرامج والأنشطة المعتمدة في المركز." هذا وتظل جهود المملكة في مكافحة الإرهاب جبارة، جعلتها تؤسس لمنهج عالمي للتعلم في كيفية مكافحة الإرهاب، ومعالجة الفكر وخلق سبل وقايه.

لا تعذيب في سجون المباحث

أما بشأن ما أثاره إيمرسون حول النقاط المتعلقة بالمشاكل المستمرة المتصلة بمنع تعذيب المشتبه بهم في قضايا الإرهاب أثناء التحقيق، والحالات المذكورة لاستخدام الاعترافات التي تم الحصول عليها بالإكراه أثناء الاستجواب، وتطبيق عقوبة الإعدام بناءً على إجراءات سجل فيها قصور في اتباع الإجراءات الواجبة.

فإن الوقائع التي تعكسها سجون المباحث تؤكد العكس من ذلك، وتواجد أجهزة حقوق الإنسان، والجهات المعنية والسماح للوقوف بشفافية مطلقة ينافي تلك الادعاءات التي لا تعكس إلا مايعانيه الموقوفون في سجون العالم، والذين تنقل صورهم باستمرار دون أي حراك يذكر من الأمم المتحدة!  
الدستور الرسمي  
للمملكة هو الفیصل

أما ما يخص اعتراض إيمرسون على أحكام الإعدام، فنود تذكيره بأن الدستور المعمول به في المملكة هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأحكام الإعدام تستند في المملكة على مستند شرعي لا يقبل المساس به، كما أن القضاء في المملكة يتمتع بسيادية مطلقة، يستمدّها من التشريعات السماوية والدستور الشرعي للمملكة الذي جعلها الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد على الشريعة الإسلامية في دستورها ومنطلقاتها.



## كاريكاتير



الإلكترونية  
**الاقتصادية**  
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد  
18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو  
2017م

[http://www.aleqt.com/2017/05/13/article\\_1186981.html](http://www.aleqt.com/2017/05/13/article_1186981.html)



AL HAYAT  
**الحياة**

المصدر: جريدة الحياة الأحد  
18 شعبان 1438 هـ - 14 مايو  
2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21849111>